الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المُبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلّق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيّرات المناخية

(عدد 2024/30)

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

مسار دراسة مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المُبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلّق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيّرات المناخية (عدد 2024/30)

- **تاريخ ورود المشروع:** 18 أفريل 2024
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 25 أفريل 2024
- **جلسات اللجنة:**

- جلسة يوم 08 ماي 2024 نظرت خلالها اللجنة في مشروع القانون.
- جلسة يوم 03 جويلية 2024 استمعت خلالها لوزيرة البيئة ولكاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلف بالمياه وممثل عن الديوان الوطني للتطهير.

- **قرار اللجنة: الموافقة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.**

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المُبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلّق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيّرات المناخية (عدد 2024/30)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المُبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيرات المناخية بمبلغ لا يتجاوز 81,9 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 276,14 مليون دينار.

1. أهداف المشروع:

يندرج هذا المشروع في إطار توجهات الدولة الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 والإيفاء بتعهداتها الدولية من خلال المساهمة المحددة وطنيا (NDC) المنبثقة عن اتفاق باريس للمناخ وكذلك تجسيما للتوجهات الكبرى للمخطط التنموي 2023 ـ 2025.

سيساهم هذا المشروع عموما في دعم مردودية التطهير والتحكم في الطاقة من خلال تجديد المعدات الكهروميكانيكية واستخدام الطاقة الشمسية الفلطوضوئية في 19 محطة تطهير موزعة على 11 ولاية (نابل، زغوان، جندوبة، القصرين، سيدي بوزيد، صفاقس، قفصة، توزر، قبلي، مدنين) وتحسين الظروف المعيشية لأكثر من 670 ألف مواطن من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

بفضل المعالجة الثلاثية للمياه المستعملة، سيساهم هذا المشروع في إنتاج مياه المعالجة مطابقة للمواصفات التونسية وإعادة استعمالها في المجال الفلاحي، حيث سينتفع أكثر من 3000 هكتار من الأراضي الزراعية المتواجدة بقرب محطات التطهير المعنية. ومن المنتظر أن يساهم المشروع في إحداث

حوالي 250 موطن شغل بصفة مباشرة و1000 موطن شغل بصفة غير مباشرة، فضلا عن دعم للقدرات التقنية والإدارية للديوان الوطني للتطهير.

2. مكونات المشروع:

العنصر الأول: تحديث محطات معالجة مياه الصرف الصحي (بكلفة تقديرية: 58.09 مليون أورو).

سيساهم هذا العنصر في إنجاز أشغال تهذيب وتوسيع 19 محطة تطهير موزعة على 11 ولاية عن طريق الأنشطة التالية:

- تجديد المعدات الكهروميكانيكية والكهربائية في 6 محطات (المضخات، والصمامات، والتجهيزات، والخزائن الكهربائية وخزانات التحكم، والمعززات، والمهويات، والشاشات الميكانيكية، .....)،
- تجديد المعدت وإضافة المعالجة الثلاثية في 7 محطات،
- إعادة تأهيل وتوسيع وإضافة المعالجة الثلاثية في 6 محطات دون تغيير الموقع،

العنصر الثاني: اقتناء معدات صيانة واستغلال (بكلفة تقديرية: 11.84 مليون أورو).

سيساهم هذا العنصر في تعزيز أسطول معدات الديوان الوطني للتطهير باقتناء المعدات اللازمة لصيانة واستغلال البنية التحية للصرف الصحي (آلات منظفات المياه، المكانس الكهربائية...).

العنصر الثالث: التجهيز بالطاقة الشمسية "الفلطوضوئية" (بكلفة تقديرية: 7.52 مليون أورو)

تجهيز 13 محطة بأنظمة الطاقة الشمسية "الفلطوضوئية" بسعة إجمالية تبلغ حوالي 6000 كيلوواط.

العنصر الرابع: دعم القدرات الفنية والمؤسساتية (بكلفة تقديرية: 7.88 مليون أورو).

ستُخصص الموارد المرصودة بعنوان العنصر الرابع لتمويل برامج دعم القدرات وتكوين أعوان الديوان الوطني للتطهير من خلال الأنشطة التالية:

- الدراسات المتعلقة بإضافة أنظمة المعالجة الثلاثية والطاقة الفلطوضوئية وأنشطة المراقبة ومتابعة الأشغال،
- إعداد المخطط البيئي والاجتماعي وإجراءات التدقيق المتعلقة به،
- برنامج تكويني لفائدة أعوان الديوان الوطني للتطهير في مجال أنظمة المعالجة الثلاثية والفولطوضوئية،
- التنسيق والتصرف في المشروع وإعداد دليل الإجراءات والتدقيق المالي وتدقيق الصفقات.

3. كلفة المشروع ومبلغ القرض:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 85,33 مليون أورو (دون اعتبار الأداءات) أي ما يعادل حوالي 287,7 مليون دينار ويساهم البنك الافريقي للتنمية في تمويله بقرض قدره 81,9 مليون (96 %) أي ما يعادل حوالي 276,14 مليون دينار وميزانية الديوان الوطني للتطهير بمبلغ قدره 3,43 مليون أورو (4 %) لتغطية كلفة الإطارات المتدخلة في تنفيذ المشروع وكلفة برامج دعم القدرات.

4. شروط التمويل :

ـ نسبة الفائدة: متغيرة يتم احتسابها من قبل البنك عند كل موعد سداد (15 فيفري و15 أوت من كل سنة). يتم سداد الفائدة كل ستة أشهر وأول سداد من القرض في 2029/05/15 بعد انقضاء فترة الإمهال.	= 4,728 % (حاليا) = (نسبة فائدة أساسي مُتغير: أوريبور 6 أشهر (حاليا: 3,958 %)، يضاف إليه هامش التعاقد القار (0.8 %)، يضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك المتغير (حاليا: ـ 0,03 %).
ـ عمولة افتتاح: 0,25 %.	من مبلغ القرض يستوجب سدادها عند أول سحب من القرض.
ـ عمولة التعهّد: 0,25 %.	سنويا على المبلغ غير المسحوب تُطبّق بعد 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق وتسدد في نهاية كل سداسي
ـ فترة السداد: 20 سنة منها 5 سنوات إمهال.	
ـ قرض بضمان الدولة.	

5. روزنامة إنجاز المشروع :

سيتولى الديوان الوطني للتطهير إنجاز المشروع خلال الفترة 2024 ـ 2028.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 08 ماي 2024 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون بالاستناد إلى ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون واتفاق الضمان.

وخلال النقاش، بيّن النواب أن العمل الرقابي للجنة يتجسم في متابعة تنفيذ مشاريع القوانين التي تمت المصادقة عليها، وفي هذا الإطار يجب الاطلاع على مراحل تنفيذ مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والذي تحصل بموجبه الديوان الوطني للتطهير على قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بضمان الدولة وصادقت عليه الجلسة العامة للمجلس بتاريخ 17 أكتوبر 2023.

وأكّدوا على معرفة تأثير مشاريع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة على البيئة وعلى القطاع الفلاحي وعلى وضعية محطات التطهير التي تم إنجازها سابقا دون القيام بدراسات للتأثيرات البيئية. كما تعرّضوا الى إشكاليات نظام الصّرف الصحي في جل المناطق والذي يعاني سوء الصيانة مما تسبّب في عديد المخلّفات على غرار التلوث البيئي والروائح الكريهة والمخاطر على الصحة عموما.

وبخصوص مشروع هذا القانون، استفسروا عن الجدوى منه ومكوناته وأهدافه على المدى المتوسط والبعيد. والجهة المكلفة بتنفيذه. كما أوصوا بضرورة العمل على مزيد تحسين نوعية المياه المعالجة قبل التفكير في استعمالها في المجال الفلاحي نظرا لتأثيرها على صحة المواطن، واقترح بعض النواب استعمالها فقط لري المساحات الخضراء في الأماكن العمومية والمنتزهات والحدائق.

ولاحظ عديد النواب غياب التخطيط في مثل هذه المشاريع، وغياب أمثلة تهيئة عمرانية واضحة ونظرة استراتيجية لتطوير كيفية استغلال المياه المستعملة المعالجة.

وقررت اللجنة تأجيل المصادقة على مشروع القانون إلى حين مدّها بمدى تقدم تنفيذ مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وفي اتجاه تفعيل دورها الرقابي قررت كذلك القيام بزيارة ميدانية إلى بعض المراكز الكبرى المعنية بالمعالجة الثلاثية للمياه.

وتلقت اللجنة بتاريخ 27 جوان 2024 مراسلة من قبل وزيرة الاقتصاد والتخطيط تتضمن طلب استعجال النظر في مشروع القانون بسبب ضيق الآجال وتفادي إلغاء التمويل من قبل البنك الإفريقي للتنمية فضلا عن تحميل الدولة التونسية لأعباء مالية إضافية مترتبة عن عمولة التعهد بسبب بطئ الانطلاق الفعلي في استغلال موارد القرض لتمويل المشروع المذكور.

وفي جلسة يوم 04 جويلية 2024 استمعت اللجنة للسيدة وزيرة البيئة والسادة كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلف بالمياه والرئيس المدير العام الديوان الوطني للتطهير بالنيابة.

وفي بداية تدخلها، أكّدت السيدة وزيرة البيئة على البعد الاستراتيجي لمشروع هذا القانون، خاصة وأن المشاريع المتعلقة بالتطهير تتعلق بحقوق دستورية تتمثل في الحق في بيئة سليمة والحق في الصحة، وبيّنت أن تونس توصلت إلى ربط 90 % بشبكات التطهير، وأضافت أن هذه المشاريع تتطلب إمكانيات مالية ضخمة وأثنت على العلاقات الطيبة التي تربط بلادنا بالمانحين الدوليين لتمويل مثل هذه المشاريع.

وأكدت من جهة أخرى على أهمية إعادة تأهيل وإدراج تكنولوجيات جديدة تمكّن من استغلال المياه المستعملة المعالجة في المجال الفلاحي والمجال الصناعي. وأفادت أن إعادة تطهير المناطق الهشة تندرج ضمن مشروع منذ سنة 1997 يتضمن جانب اجتماعي كبير ويندرج في إطار التعاون الدولي. وأضافت أنه تم التوقيع على الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي حيث تنبني على خمسة محاور رئيسية مؤكدة أن رؤية الدولة في هذا المجال شاملة ومتكاملة ومنسجمة بين كافة الوزارات.

وتعرّض السيد الرئيس المدير العام للديوان الوطني التطهير بالنيابة لمهام الدّيوان على مستوى التخطيط وإعداد وتنفيذ مشاريع وإقامة كل منشآت التطهير لفائدة الدولة والجماعات المحلية بكامل تراب الجمهورية إضافة إلى التصرّف واستغلال وصيانة وتجديد منشآت التطهير بالمدن التي يقع تبنيها بمقتضى أمر.

واستعرض إنجازات القطاع إلى موفى سنة 2023 والمتمثلة خاصة في تبني 197 بلديّة (9,24 مليون ساكنا) وانتفاع حوالي 7,29 مليون ساكنا مرتبطين بالشبكة بالمدن المتبنّاة وإنجاز 18243كلم من القنوات و122 محطة تطهير كما تمت معالجة 293 مليون متر مكعب من المياه المعالجة سنويّا ويتم إعادة استعمال 57 مليون متر مكعب من المياه المعالجة سنويّا.

وتعرّض لاستراتيجية الديوان في أربعة محاور أساسية وهي التالية:

1 -تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة وتعميم خدمات التطهير لتشمل المدن غير المتبناة من خلال تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة وتعميم خدمات التطهير بالبلديات غير المتبناة.

2 -تحسين نوعية المياه المعالجة قصد تنمية إعادة استعمالها في مختلف المجالات التنموية من خلال تهذيب وتوسعة محطات التطهير المتقادمة وتركيز المعالجة الثلاثية وفصل المياه الصناعية عن المياه الحضرية.

3 -التوجه نحو استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال التّطهير وخاصة منها المقتصدة في الطاقة ممّا يمكّن من تحسين مردودية نظم المعالجة والضغط على كلفة الاستغلال.

4 -تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ثم قدّم برنامج الديوان في المخطط التنموي (2023-2025) يهم برامج محطّات التطهير الموجودة ومحطّات التطهير المبرمجة وتهذيب وتوسيع المحطّات المتواجدة، وقدّم معطيات حول تهذيب محطات التطهير المدرجة في إطار مشروع اللزمة (قسط الجنوب: ولايات صفاقس وقابس ومدنين) والذي دخل حيّز التنفيذ خلال شهر جوان 2024 وتأهيل 13 محطّة تطهير وتجهيزها بمعالجة ثلاثيّة وكذلك مشروع اللّزمة (قسط تونس الكبرى) وتأهيل محطّة التطهير شطرانة 2 وتجهيزها بمعالجة ثلاثيّة.

وبخصوص المشروع الاستثماري موضوع هذا القرض، بيّن أنه يندرج في إطار تجسيم وتنفيذ توجّهات ومشاريع المُخطط التنموي (2023 . 2025) وسيُساهم عموما في دعم مردودية محطّات التطهير لتحسين نوعيّة المياه المعالجة لحماية الوسط المائي الطبيعي وتوفير مياه قابلة لإعادة الاستعمال في المجال الفلاحي إلى جانب التحكم في الطاقة من خلال تجديد المعدات الكهروميكانيكية واستخدام الطاقة الشمسية الفوطوضوئية. وأفاد أن المشروع يشتمل على تأهيل 19 محطة تطهير متواجدة بـ11 ولاية (نابل، زغوان، جندوبة، القصرين، سيدي بوزيد، صفاقس، قفصة، توزر، قبلي، مدنين، وباجة).

ثم تعرّض لمكونات المشروع والتي تتمثل في أشغال تأهيل وتوسيع 19 محطة تطهير وتجديد المعدات الكهروميكانيكية والكهربائية (المضخات، والصمامات، والتجهيزات، والخزائن الكهربائية وخزانات التحكم،...) وذلك في 6 محطّات و هـي (حمام الزريبة والقصرين وللا مريم والمتلوي وسليمان وAFH نابـــل)، إضافة إلى تجديد المعدات وإضافة المعالجة الثلاثية في 7 محطات (منزل تميم وبوسالم وتبرسق وتستور ونفزة وزغوان وعقارب) وتأهيل وتوسيع وإضافة المعالجة الثلاثية في 6 محطات (فرنانة وغار الدّماء وسيبطله وتوزر وقبلي وجلمة) وكذلك اقتناء معدات صيانة واستغلال تتمثل في التجهيز بالطاقة الشمسية "الفولتوضوئية (تجهيز 13 محطة بأنظمة الطاقة الشمسية " الفولتوضوئية بسعة إجمالية تبلغ حوالي 6000 كيلوواط) ودعم القدرات الفنية (الدراسات المتعلقة بإضافة أنظمة المعالجة الثلاثية والطاقة الفولتوضوئية وأنشطة المراقبة ومتابعة الأشغال).

من جهته، بيّن السيد كاتب الدولة للفلاحة أن التطهير يندرج في إطار استراتيجية مياه 2050 وبيّن أن تكلفة المخطط تقدر بـ74 مليار ويتضمن 120 مشروع. واستعرض عناصر هذا المخطط والتي تتمثل خاصة في الاعتدال في استهلاك المياه وتعصير تجهيزات الري الذكي وترشيد استهلاك الماء في

جميع الميادين وكذلك مواصلة تعبئة الموارد المائية وخاصة منها غير التقليدية على غرار التحلية والمعالجة وحسن التصرّف في أوقات الذروة وإنجاز سدود باطنية لشحن الموائد المائية حيث تم تحديد حوالي 105 سد باطني.

وتعرّض للبرامج المستقبلية في مجال تحلية المياه والتصرف المندمج للموارد المائية مشددا على ضرورة أن تدخل المياه في منظومة التهيئة العمرانية مشيرا إلى وجود مشروع أمر بصدد المراجعة يهم تيسير استغلال الفلاح للمياه المستعملة. كما أوضح أن 42 % من المياه المعالجة موجودة في تونس الكبرى ويجب إنشاء خطوط تحويل لتسهيل استعمال هذه المياه على غرار خط مليان-العطار في إطار الشراكة مع ممولين من إيطاليا.

وخلال النقاش، جدّد النواب تأكيدهم على مجمل الملاحظات التي تمّ طرحها في جلسة يوم 8 ماي 2024 لا سيما الاستفسار عن إمكانية توسيع المشروع ليشمل مناطق غير المعنية بالمشاريع النموذجية والاستراتيجية المستقبلية لعمل الديوان في العشرية القادمة وبرامجه والمشاريع المزمع إنجازها ومدى تقدّم إنجاز بعض المشاريع المتعلقة بخدمات التطهير ومعالجة المياه المستعملة في مختلف الجهات الداخلية. كما طلبوا تقديم توضيحات حول مشروع اللزمة الذي يهم قسط الجنوب خاصة فيما يتعلق بالصيانة والصرف الصحي وتوسيع الشبكة.

كما طلبوا تقديم توضيحات حول نتائج الدراسات المتعلقة بتجهيز 13محطة بالطاقة الشمسية الفولطوضوئية، واعتبروا أن تكلفة هذا العنصر مرتفعة مشدّدين على أهمية متابعة تنفيذ مثل هذه المشاريع في آجالها لضمان نجاعتها، واستفسروا عن كيفية اختيار المشاريع المدرجة ضمن مشروع تحسين جودة المياه المستعملة وعن المعايير المعتمدة لاختيار محطات المعالجة الثلاثية ودواعي عدم التفكير في المحطات التي يسهل ربطها بالمناطق السقوية.

كما استفسروا عن بعض الشروط المالية التي تتعلق بالقرض وخاصة في جانب العملة التي سيتم بها خلاص القرض وعن كيفية احتساب المعدّل السنوي التراكمي المنصوص عليه باتفاق الضمان.

هذا، وتعرّض النواب كذلك إلى عدد من المسائل المرتبطة بملف التطهير في عديد المناطق، حيث استفسروا عن دواعي تعطّل عديد مشاريع تهذيب محطات التطهير وإنشاء محطات تطهير جديدة في بعض المناطق وخاصة منها الداخلية وكذلك تعطيل ربط عديد المناطق بمحطات التطهير. وتساءلوا عن دواعي عدم تمكين أهالي بعض المناطق من الانتفاع بمحطات تحلية المياه التي أحدثت لمعالجة

إشكاليات الشّح المائي، واعتبروا أن المشاريع المتعلقة بالمعالجة الثلاثية للمياه لا يمكن أن تكون إنجازا هاما بحكم أن عديد البلدان تقوم الآن بالمعالجة الرباعية والخماسية للمياه.

كما أثاروا عددا من الإشكاليات تتعلق بمتابعة إنجاز شبكات التطهير ومحطات الضخ وتأثيرها على بعض المناطق الفلاحية المجاورة. وتعرضوا لموضوع المصبّات غير المراقبة والنّفايات الطبية وتأثيراتها البيئية السلبية وصرف المياه بطريقة عشوائية في عديد المحطات خاصة في الولايات التي تشهد التلوث البيئي، وأكدوا على غياب التنسيق بين وزارة البيئة والبلديات خاصة فيما يتعلق بمداوات المناطق المحاذية للمحطات. واستفسروا في جانب آخر عن صحّة وجود قرار لسحب مادة الفوسفوجيبس من قائمة المواد الخطرة.

هذا، واستوضح أغلب النواب عن إمكانية إبرام اتفاقية بين وزارة البيئة والديوان الوطني للتطهير حول جودة المياه التي من شأنها حفظ سلامة المواطن والفلاحة. وتساءلوا عن تسوية ملف الآبار العشوائية والجمعيات المائية التي تعاني إشكال، وكيفية التعاطي مع موضوع محطات التطهير التي سيتم إحداثها وعن الأخطاء الفنية التي تجعل المياه المستعملة تصبّ في الأودية وتختلط بمياه الأمطار. كما أكّد بعض النواب على فتح ملفات الفساد المتعلقة بالتطهير وتساءل نواب آخرون عن بطء عرض مجلة المياه على مجلس نواب الشعب. واستفسر بعض النواب عن المائدة المائية الموجودة في جوف الجنوب التونسي وتساءلوا عن أسباب عدم استغلالها مع أنها تحل مشكل المياه في تونس.

وفي ردّها، بيّنت السيدة الوزيرة أن اختصاص الوزارة أفقي يخوّل لها أن تكون لها علاقة تواصل مع بقية الوزارات في عديد المسائل. وهي تقوم بعمليات التفقّد والرقابة اللازمة لعديد الهياكل حول شبهات الفساد. كما أن الوزارة تكلّف التفقدية بالبحث ثم تُحيل مباشرة على القضاء. وشدّدت على ضرورة اتباع الإجراءات القانونية والترتيبية لمعالجة كل الملفات.

وبخصوص مادة الفسفوجيبس، وضّحت أن قطاع الفسفاط يحظى دائما باهتمام كبير بحكم أنه ثروة وطنية تنتفع بها البلاد، وبيّنت أنه تم درس إمكانية استعمال مادة الفوسفوجيبس وتم إحداث لجنة علمية لدراسة الموضوع والأخذ بعين الاعتبار لـ 170 دراسة في كافة دول العالم خاصة إسبانيا وإيطاليا وهي منشورة وتم القيام بتطبيقيات وجرد كامل وإعداد تقرير لرئيس الجمهورية يتضمن توصيات تتعلق باستعمال هذه المواد في المجال الفلاحي دون مخاطر بيئية مع الحرص على تثمين هذه المادة وصيانة منطقة قابس واسترجاع الواحات التقليدية.

وأكّدت على حرص الوزارة على المحافظة على الحق الدستوري في بيئة سليمة ومعالجة كل الملفات المتعلقة بالوضع البيئي.

وأفادت أن ملف إعادة استعمال المياه المستعملة في المجال الفلاحي تم تكريسه منذ 2 جويلية 2022 بعد صدور منشور مشترك بين الوزارات المكلفة بالبيئة والفلاحة والصحة في الغرض مشيرة إلى التجربة التونسية في هذا المجال رغم ضعف الموارد البشرية.

ولدى تدخله، بيّن الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير بالنيابة أنه تم استكمال جميع الإجراءات ليدخل مشروع اللّزمة (قسط الجنوب) حيز التنفيذ في منتصف شهر جوان. وبالنسبة للقسط الثاني المتعلق بمشروع اللّزمة (قسط تونس الكبرى)، أفاد أن هناك إجراءات أخرى بصدد الاستكمال ليدخل المشروع حيز التنفيذ.

وحول كيفية اختيار المحطات، بيّن أنه تتوفر لدى الديوان جميع المعطيات التي تسمح بتحديد الأولويات على ضوء الامكانيات المتاحة.

وقدّم عددا من الأجوبة عن الاستفسارات المتعلقة بإنجاز محطات التطهير وتوسيع عدد من الشبكات والإشكاليات العقارية المتعلقة بها في عديد المناطق على غرار مدن سليمان والباطن والعلم والدلوسي والمنطقة الصناعية السبيخة 1 والسبيخة 2 وسيدي علي بن عون وبئر الحفي وعقارب إلخ. وبخصوص استعمال المياه المعالجة بالمجمع الكيميائي بقابس، وأضح أن هناك مشروع بتمويل من الطرف الياباني يمكّن من استعمال كميات إضافية من المياه المعالجة ويخفّف العبء على المائدة المائية.

وبالنسبة لتصريف مياه الأمطار بشبكة المياه المستعملة، ذكّر بأن تونس اعتمدت منذ الأول نظام منفصل بين شبكة مياه الأمطار وشبكة المياه المستعملة ممّا جعل مياه الأمطار تختلط بالمياه المستعملة عند وجود فيضانات أو أمطار غزيرة.

وبخصوص محطات التطهير في المناطق الشعبية العشوائية التي لم يتم التدخل فيها، أوضح أن المواطن يطالب بحقه في شبكة التطهير رغم البناء بطريقة عشوائية غير قانونية مؤكدا على ضرورة تعزيز الجهود لأنها تهيئة هذه المناطق تمثل كلفة مالية إضافية على ميزانية الدولة وضرورة تدخل البلديات والسلط المحلية للحد من البناء الفوضوي وغير القانوني.

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيرات المناخية

(عدد 2024/30)

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب، المُلحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية والمتعلق بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير، بمبلغ لا يتجاوز واحد وثمانين مليون وتسعة مائة ألف (81.900.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيرات المناخية.